

اليمن

«التواطؤ» متواطئ: بريطانيا «تقدر» السخاء السعودي!

صنعاء تحت الإقامة الجبرية، ويحظى بضمناً الشيخ عبده بن حبيش، زعيم قبيلة سفيان، بعدما سلم نفسه إليه في الثالث من كانون الأول/ ديسمبر الماضي. أما العميد ضبعان فقد «أفرج عنه في 27 كانون الأول/ يناير الماضي»، فيما لا يزال «العميد العوبلي مُحققاً عليه في جهاز الأمن السياسي». كذلك، نفى القيادي في «أنصار الله» أن يكون مصدر الأسلحة التي في حوزة الحركة إيران، قائلاً إن «كل سلاح الجيش واللجان الشعبية صناعة روسية وغنائم من جبهات القتال، إلى جانب كميات محدودة من الأسلحة الخفيفة تُشتري من الأسواق المحلية لبيع السلاح في المحافظات». وجاء هذا الكلام تعليقاً على ما قال فريق الخبراء إنها «مخلفات قذائف، ومعدات عسكرية متصلة بها، وطائرات عسكرية مسيرة من دون دونه، ذات أصل إيراني» تمكن من توثيقها. واتهم الفريق إيران بأنها «أخفقت في اتخاذ التدابير اللازمة لمنع توريد قذائف قصيرة المدى، وصهاريج تخزين ميدانية، وطائرات عسكرية مسيرة، أو بيعها أو نقلها» لـ«أنصار الله». وتشكل تلك الإدعاءات تصديقا للرواية الأميركية، التي سبق أن أعلنت الأمم المتحدة، تعليقاً على «مسرحية نيكي هايلي» في نيويورك أواسط شهر كانون الثاني/ يناير الماضي (عرضت هايلي يومها ما ادعت أنها آثار «الصاروخ الإيراني» الذي أطلق على الرياض في 4 تشرين الثاني/ نوفمبر الفائت)، أنها لم تجد عليها «أدلة قاطعة».

تصديق سرعان ما بادرت السفارة الأميركية لدى الأمم المتحدة في استغلاله، عبر دعوتها، أمس، مجلس الأمن، إلى التحرك ضد إيران. وقالت هايلي، في بيان إن «الوقت حان» لذلك، لافتة إلى أن تقرير الخبراء الأمميين «يسلط الضوء على ما قلناه منذ أشهر، من أن إيران نقلت أسلحة بطريقة غير شرعية، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن». وتابعت هايلي أنه «لا يمكن العالم الاستمرار في السماح لهذه الانتهاكات الصارخة بأن تتواصل من دون رد»، مشددة على ضرورة أن «تتحمل إيران عواقب تحديدها المجتمع الدولي».

(الأخبار)

إذ إنه، على الرغم من اتهامه السعودية بـ«استخدام التهديد بالتجويع كوسيلة حرب»، بزر، بنحو غير مباشر، الحصار المفروض على اليمن عبر إرجاعه القيود المفروضة على الواردات إلى ضعف ثقة «التحالف» بعمليات التفتيش التي تقومها الأمم المتحدة، مشدداً في هذا الإطار على ضرورة «تحسين الثقة... لكفالة زيادة تدفق الإمدادات». كذلك، لم يمتنع معدو التقرير عن المماثلة بين الغارات التي نفذها طيران «التحالف» على المدنيين، وبين «استخدام الحوثيين العشوائيين للذخائر المتفجرة»، معتبرين أن الأمرين «أحدثا أثراً غير متناسبة على المدنيين والهيكل الأساسية المدنية». في وقت تؤكد فيه معظم التقارير الدولية أن السواد الأعظم من ضحايا الحرب الدائرة في اليمن سقطوا جراء الغارات السعودية.

ولم يقتصر التقرير الأممي على ذلك، بل إنه تضمن، وفقاً لمسؤولين من حركة «أنصار الله»، معلومات «كاذبة» عن قيام الحركة بإعدام 3 قياديين عسكريين مواليين للرئيس السابق، علي عبد الله صالح، هم: اللواء مهدي مقولة، العميد عبد الله ضبعان، والعميد مراد العوبلي. وإذ نفت «أنصار الله» تلك «الاتهامات الباطلة»، مؤكدة أن سلطات صنعاء لم تستقبل فريق الخبراء الذي أعد التقرير، وأوضحت مصير أولئك القياديين الذين أورد الخبراء أسماءهم، وبحسب تصريحات نقلت عن أحد القياديين في الحركة، فإن «لواء مقولة لم يتعرض لأي أذى، وهو في منزله في

يتسلم غريفيث مهامه خلفاً لولد الشيخ بدءاً من الشهر المقبل



يبدو أن الأداء الأممي مع توالي البريطاني، مارتن غريفيث، مهماته في آذار/ مارس المقبل، لن يغير ما سُجّل للمبعوث الحالي إلى اليمن، إسماعيل ولد الشيخ أحمد، طوال فترة حمله في منصبه منذ 25 نيسان/ أبريل 2015، وحتى إعلان استقالته في 22 كانون الأول/ يناير الماضي. هذا ما توجي به التحركات البريطانية التي تستبق بدء مهمة غريفيث، وكذلك المواقف الأممية المصاحبة لها، التي تغدو معها سيرة المبعوث الجديد، التي أمل فيها البعض خيراً، غير ذات أهمية واقعاً.

يوم أمس، أفيد عن تقدم بريطانيا بمقترح إلى مجلس الأمن لإصدار بيان يشيد بتعهد السعودية والإمارات بتقديم نحو مليار دولار لتخفيف حدة الأزمة الإنسانية في اليمن. وتعتبر مسودة البيان المذكور عن «تقدير» الدول الأعضاء في المجلس لذلك التعهد، وأيضاً لاعتزام السعودية إيداع ملياري دولار في البنك المركزي اليمني. «تقدير» لا يكفي به المشروع البريطاني، بل يذهب إلى حدّ تجهيل هوية من يفرض الحصار على اليمن، ويوقع العدد الأكبر من الضحايا بين المدنيين، عبر إغرابه عن «مخاوف» الدول الأعضاء «بشأن الخسائر بين المدنيين بشكل عام، والقيود على واردات الأغذية للأغراض التجارية والإنسانية والإمدادات الطبية والوقود». وتكمل المسودة بمساواتها في المسؤولية عن الوضع الحالي بين جميع الأطراف، من خلال دعوتها إليهم إلى «السماح بوصول المساعدات إلى اليمن دون عراقيل».

هذا المشروع «المنحاز» أثار سخط المنظمات الدولية الحقوقية، وفي مقدمتها منظمة «هيومن رايتس ووتش»، التي رأت، على لسان مدير قسم الأمم المتحدة فيها، لويس شاربونو، أن «البيان الذي يدين طرفاً واحداً، وهو الحوثيون، ولا يذكر حتى انتهاكات الطرف الآخر، وهو التحالف بقيادة السعودية، يغذي مناخ الحصانة». وشدد شاربونو على أنه «يتعين على مجلس الأمن أن يسمي ويفضح الجميع».

وجاء الكشف عن المقترح البريطاني بعد ساعات من رفع خبراء أمميين تقريراً بشأن اليمن إلى مجلس الأمن، وُصف هو الآخر بـ«المنحاز» و«غير المهني».

نجحت بالسطو على بنك في مخيم الوحدات). ومن المستغرب انتشار مقاطع فيديو قديمة لاحتجاجات شهدها الأردن عامي 2011 و2012 تظهر فيها هتافات بسقف عال تطاول الملك نفسه ويروج لها على أنها هذه الأيام، مع أنه لا توجد تحركات مؤثرة في الشارع سوى احتجاجات في مدينة السلط في محافظة البلقاء، تبعتها أخرى في محافظة الكرك، وكلتاها احتواهما القصر.

أما في عمان، فلا تجاوب جماهيرياً مع المسيرات التي دعت إليها الأحزاب القومية واليسارية التي منعت في الشهر الماضي من الاعتصام أمام رئاسة الوزراء، واللائق كان وقفة أمام الديوان الملكي قبل عدة أيام نفذتها مجموعة من المعتصمين (يمثل عدد منهم «حراك عمان» الذي يتماهى مع خطاب البيروقراطيين والمتقاعدين العسكريين) بهتافات معروفة كانوا قد استخدموها خلال الحراك الأردني الذي انطلق في 7 كانون الثاني 2011، أي أن لا جديد في الطرح ولا الهتاف، ولم تشكل وقتهم حالة حركت الشارع الراكد.

ويقع الأردن، ما بين الوضع الداخلي والخارجي، في عنق الزجاجة، على حد وصف رئيس الوزراء هاني الملقى، فحتى مع توقيع مذكرة التفاهم على المساعدات الأميركية البالغة 6 مليارات دولار على مدار 5 سنوات وما يحمله الأمر من طمأنة عبر الحليف الأكبر للمملكة، فإن التحديات لا تزال كبيرة. والملك الذي يعي هذه التحديات وعمقها أشار مرة أخرى إلى الأوراق النقاشية التي طرحها في عدة مواضيع عن التعليم والديموقراطية وعلاقتها بالمواطنة ويتكويّن نظام فعال وسيادة القانون والدولة المدنية، منتقداً غياب التفاعل مع ما جاء فيها، إذ رأى أنها وسيلة للضغط «من فوق» وفق تعبيره. كذلك

طلب عبد الله الثاني من الحضور مساعدته والضغط «من تحت»، أي الشارع، وكان ذلك أثناء لقائه مع طالبة من كلية الأمير الحسين بن عبد الله الثاني للدراسات الدولية في الجامعة الأردنية (لكن ليس مع مجلس الطلبة المنتخب).

ربما هناك أسئلة وإجابات متعددة بناءً على قراءة التطورات في الأردن، وهي ليست بمعزل عما يحدث في المنطقة، أي تجاه الضغط من فوق وبالتوازي مع من يضغط من تحت، ومن هو التيار الذي ستسقط رموزه خلال هذه العملية ومدى تأثير ذلك في النهج السياسي والاقتصادي في المملكة.



القيادية في السلطات التنفيذية والتشريعية، وكان آخرها رئيساً لمجلس الأعيان (مجلس الملك). وبعد أن أعفي من رئاسته، استقال نهاية عام 2015، والجدير بالذكر أنه من المنتقدين للتوجه الليبرالي في الإدارة الاقتصادية للدولة، ومن المعارضين لفكرة اللامركزية، وكان قد قال في ندوة نهاية العام المنصرم إنه دفع غالباً ثمن معارضته (جرت انتخابات اللامركزية عام 2017)، كما قال إنه ضد «خطاب الحقوق المنقوصة».

قد تكون قصة السائق والمستشار أحد المؤشرات على احتدام صراع داخل الحلف الطبقي الحاكم وبين تياراته المتباينة ما بين ليبراليين وبيروقراطيين، في وقت تشهد فيه المملكة حالة سخط نتيجة لارتفاع الأسعار، وذلك مع تآثر لحوادث سطو مسلح فاشلة (عدداً واحداً

على قبض الباقي كاملاً.

وعقب نحو شهرين فقط من شكوى أصحاب المنزل لمحكمة الصلح، أقرت الأخيرة حجز المنزل دون منح أي مهلة للعائلة، إلى جانب عرضه في المزاد العلني، وقد يصل الأمر إلى محاكمة والد الشهيد مهند بالسجن. وبمراجعة عدد من المعنيين، قالوا إن مشكلة عائلة الحلبي تعود إلى عوامل أبرزها غلاء أسعار الشقق السكنية والعقارات في رام الله والبيرة عامة، إضافة إلى غياب الرؤية لدى الحملات الشعبية لإعادة بناء المنازل، لأنها «خطوات ارتجالية» تحاول سدّ غياب الدور الرسمي للسلطة والفصائل، وكذلك بقية المؤسسات الأهلية والخيرية والمجتمعية.

المصير المجهول حتى اللحظة لبنت عائلة الحلبي يفتح ملف هدم قوات

فلسطيني!

عندما خيّرت عائلة الشهيد بن البناء أو الشراء، فيما قررت العائلة الشراء، وبذلك وضعت الحملة كل ما جمعتها لشراء المنزل الجديد. أما العائلة، فوجدت نفسها تسد التكاليف الباقية من مالها الخاص بعد أن سكنت بالإيجار بـ\$400 شهرياً، فيما كان أثاث المنزل القديم موزعاً في منازل الجيران.

بعد عامين فوجئ الوالد الحلبي بمكالمة هاتفية من أصحاب المنزل الجديد يتذمرون من تأخرهم عن دفع المبلغ الباقي من المبلغ الكامل 126 ألف دينار، وأبلغوه بتحويل المسألة مباشرة إلى القضاء الفلسطيني، فيما أخفقت كل محاولات عائلة الشهيد لإقناعهم بتسديد 8000 دينار ونصف كدفعة مستعجلة، على أن يسدد باقي المبلغ لاحقاً، إذ أصّر أصحاب المنزل

العدو منازل الشهداء والأسرى من منفذي العمليات، ويضم هذا الملف مسائل مختلفة، منها: الضرورة الملحة لوجود استراتيجية واضحة لإعادة بناء منازل منفذي العمليات، سواء أكانوا أسرى أم شهداء، والابتعاد عن الحملات الشعبية التي

الحملات الشعبية لإعادة الإعمار بقيت قليلة في ظل غياب السلطة عن المساهمات

قاموا عليها معظمهم من اليساريين الفلسطينيين أو «فتح» أو يتمتعون بعلاقات جيدة مع السلطة، لأن المال وأوجه صرفه بالنسبة إلى الأخيرة «خط أحمر» ويخضع للرقابة المشددة من سلطة النقد وأجهزة الأمن، وهو ما يصعب على «حماس» أو «الجهاد الإسلامي» المساهمة بصورة فعالة في بناء المنازل.

من الجدير ذكره أن مهندس الحلبي (19 عاماً) من بلدة سردا شمال رام الله، وكان يدرس القانون في جامعة القدس في أبو ديس، هو منفذ أول عملية في الهبة الشعبية الأخيرة التي انطلقت عام 2015، بعد مدة قصيرة على استشهاد صديقه ضياء تلاحمة. وقد أدت تلك العملية التي نفذها في القدس إلى مقتل مستوطنين اثنين وإصابة آخرين بعد طعنهم وخطف سلاح أحدهم.

رغم أنها تعكس قيماً سامية وتكافلاً اجتماعياً مميزاً وإيجابيات كبيرة، فإنها تورط نفسها في تعويض منازل بمبالغ ليست قادرة عليها، كذلك تعفي السلطة من الضغط عليها لإنجاز واجبها. وينبغي للمساعدات أن يأخذوا بحساباتهم الاحتياطات كافة من الحوادث الطارئة، كحخص الوضع القانوني لأرض المنزل المهدم للبناء على أنقاضه قبل البدء بأي خطوة حتى لا يعيد العدو تدميره.

أما السلطة و«منظمة التحرير»، فلم يصدق أن دفعا بصورة كاملة لإعادة إعمار هذه البيوت، وإنما قد تكون قدمت مساعدات عبر المحافظين أو حركة «فتح» ومكاتب المنظمة في بعض الأحيان. وتشرح المصادر المحلية أن «حملات إعادة بناء المنازل أصلاً كانت قليلة، وفي مناطق محدودة دون غيرها»، علماً أن الذين